

في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التي مازال شعبنا يزرع فيها تحت أقسى الظروف المعيشية والاقتصادية خانقة ناهيك عن آلة الفتك والتدمير التي لم تتوقف، بالإضافة إلى المحاولات المستميتة والممارسات المكشوفة الساعية إلى حرف مسار الحل السياسي وإبعاده عن أهدافه الوطنية الحقيقية بشكلٍ يضرّ بالسلم الأهلي ووحدة المجتمع السوري.

هذه المرحلة التي تتطلب منا الالتزام بأعلى درجات المسؤولية والارتقاء بالعمل المشترك وتوحيد الجهود من أجل الوطن وبناء دولةٍ لجميع السوريين بعيداً عن الأيديولوجيات الشمولية والانفصالية والتطرف بكافة ألوانه وأشكاله.

من هذا المنطلق جاءت رسالتنا لتوحيد الجهود والعمل المشترك وللانتقال من العمل الفردي إلى العمل المشترك، متوافقين في ظلّ مشروعٍ توحيدي يراعي توزيع المسؤوليات سناً للكفاءات التخصصية بغرض تحقيق الأهداف بأعلى كفاءة وفعالية، وبما يضمن سرعة مواجهة التحديات.

إننا ندعو كافة السوريين الذين آثروا الصمت حتى الآن والمؤمنين بمبادئنا الوطنية الديمقراطية ليكونوا معنا معبرين عن صوتهم الحر، لنسعى سويةً إلى مواجهة الاستحقاقات الحالية والمستقبلية ولتبني مواقفٍ موحدة.

ونعلن تأسيس ميثاق سوريا الوطني كحاضنةٍ سياسيةٍ فكريةٍ اجتماعيةٍ تتسع لجميع السوريين الراغبين والمؤمنين بضرورة الانتقال بسوريا من عهد الدكتاتورية والوصاية الخارجية إلى دولةٍ مستقلةٍ قويةٍ تعدديةٍ ذات سيادة.

ونحن حركةٌ وطنيةٌ محبةٌ للسلم والسلام نؤمن بدولة المواطنة، دولة القانون والحرية والعدالة والمساواة والديموقراطية من خلال احترام الدستور وسيادة القانون والحريات العامة، ونشجع على المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة والمعارضة لأيّ نظامٍ دكتاتوريٍ ولأيّ قوى تكفيريةٍ ظلاميةٍ أو انفصاليةٍ.

ونعتبر أنفسنا مسؤولين عن مستقبل سوريا كدولةٍ حضاريةٍ بالشراكة مع كافة مكونات الشعب السوري، ونسعى في تنظيمنا وفكرنا أن نكون مؤسسةً منفتحةً على جميع التيارات والتوجهات السورية ما دامت تصبّ في بوتقة العمل الوطني الهادف لبناء دولة سوريا الجديدة، وسنستمر بالتواصل والحوار والتنسيق مع جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية وندعو كافة الأطراف التي تعمل على الساحة الوطنية إلى نبذ الخلافات وتوحيد الجهود سعياً لبلوغ كافة الأهداف المرجوة.

كما نهدف في خطة عملنا إلى التوسع من خلال إشراك وتجميع كافة الأصوات السورية الوطنية المتناثرة في الداخل أو الخارج والتي يجمعها الإيمان والتطلع إلى قيام دولة المواطنة والمؤسسات وبناء مجتمعٍ حرٍّ يقوم على أساس المساواة والعدل في ظلّ شعار سوريا أولاً والسوريون متساوون في الحقوق والواجبات.

علمًا أنّ ميثاق سوريا الوطني يعمل ويسعى لتحقيق الأهداف التالية :

- تأسيس دولة المواطنة الجديدة بعيدًا عن الفساد والاستبداد.
- صياغة واعتماد دستورٍ جديدٍ يُلبي حاجات الشعب في الحرية والعدالة والمساواة.
- تساوي السوريين على اختلاف انتماءاتهم العقائدية والدينية والمذهبية والعرقية والقومية.
- تطبيق نظام حكمٍ سياسيٍ تعدديٍ ديمقراطي.
- وحدة سوريا أرضًا وشعبًا.
- العمل على استعادة الوحدة الوطنية عبر إجراء مصالحٍ وطنيةٍ شاملةٍ قائمة على أساس العدالة الانتقالية.
- العمل لبناء نهضةٍ وطنيةٍ شاملةٍ في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- محاربة الفساد بكافة أشكاله من خلال قوانينٍ وتشريعاتٍ نازمةٍ للعمل العام.
- بناء جيشٍ محترفٍ قويٍ مهمته الدفاع عن الحدود الخارجية للدولة، ويُحظر عليه ممارسة العمل السياسي.

إنّ قضايا الوطن متعددة ومتشعبة ومن خلال الأهداف المرحلية للميثاق يمكن اختصار التطلعات إلى نقاطٍ هامةٍ من الواجب تأكيدها وتوضيحها إضافةً إلى ما سبق وهي :

أ. دولة المواطنة:

دولة المواطنة تقوم على مبدأ أساسي وهو أنّ جميع السوريين وبضمانة الدستور وباختلاف انتماءاتهم المذهبية أو العرقية متساوون في الحقوق وعليهم نفس الواجبات مع التأكيد والالتزام بعدم تعارض أية قوانينٍ مع الثوابت الدينية للمجتمع السوري والشرائع السماوية ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، حيث أنّ هذه الالتزامات ستشكل أساسًا لوحدتنا الوطنية.

ب. فصل السلطات:

يلتزم ميثاق سوريا الوطني بالعمل من أجل الفصل الكامل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والسهر للحفاظ على هذا الفصل.

ج. الديمقراطية وسيادة القانون:

إنّ الديمقراطية حقٌّ للسوريين لا يخضع للمساومة ولا يجوز الانتقاص منه تحت أيّ ظرفٍ كان، وتكفل الدولة حسن تطبيق وإنفاذ مبدأ سيادة القانون على جميع مستويات السلطة العامة وفي كافة الظروف والأحوال ومنها الظروف الاستثنائية وحالة الطوارئ.

د. استقلالية قضايانا:

دولة سوريا عضوٌ في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعضوٌ مؤسسٌ في جامعة الدول العربية، وتتضامن مع الدول العربية وفق آليات التعاون العربي المشترك، وتتضامن مع جميع الدول والشعوب في جميع قضاياهم المحقة، وترتبط بمعاهدات ثنائية وأقليمية ودولية وتفي بكافة تعهداتها وفق ما يقتضيه مبدأ حسن النية، مع التأكيد على استقلالية القرار السوري وبما لا يؤثر سلبيًا على مصالح سوريا والشعب السوري.

لذا فإنّ ميثاق سوريا الوطني يدعو إلى إعادة النظر في كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذها النظام السوري وصبّت بشكلٍ من الأشكال في صالح أجداته الخاصة وليس في صالح الشعب السوري، وكذلك إعادة دراسة الاتفاقيات الموقعة من قبل النظام السوري والتي تُلحق ضرراً بالغاً بالمصالح العليا والحيوية

لشعب السوري، والموقعة منذ بداية عام 2011 وحتى تاريخ مباشرة هيئة الحكم الانتقالي كامل سلطاتها على الأراضي السورية، على أن تُنأط هذه المهمة بالمجلس التشريعي المُشكّل في ظلّ المرحلة الانتقالية.

كما يرفض الميثاق بشدة مخططات وسياسات تغيير التركيبة الديمغرافية للسكان أيّاً كانت الجهة التي تبنتها وباشرتها.

هـ. حقوق المواطنين:

للمواطن الحق في الحياة الآمنة والحرية والمساواة أمام القانون، وكذلك الحق في العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية وضمن احترام الحياة الخاصة به، علماً أنّ العدالة الاجتماعية ستتأكد من خلال الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في جميع نواحي الحياة والعمل وبضمانة الدستور، كما ويؤكد الميثاق على وجوب رعاية وكفالة ضحايا الحرب السورية وأسره.

و. المجتمع:

يؤمن الميثاق بأهمية الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع السوري لذلك يحرص على إعادة تأهيلها وصيانة تماسكها، ويؤمن بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع والأسرة باعتبارها مكوناً رئيسياً في المجتمع السوري ويسعى لزيادة إسهامها في الحياة العامة، ويشدد على ضرورة توفير البيئة النفسية والاجتماعية الآمنة للأطفال فهم مستقبل هذا الوطن، ويسعى لتوفير حياة آمنة وكرامة لكبار السن وغيرهم من الفئات المستضعفة كأصحاب الاحتياجات الخاصة والمرضى والعاطلين عن العمل.

كما يؤمن الميثاق بأهمية التحديث المستمر لمؤسسات الدولة كي تتمكن من القيام بدورها في تحقيق التنمية الشاملة.

ز. الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية:

يؤكد الميثاق على أنّ الجيش هو عبارة عن مؤسسة دستورية تتحدد مهامها بموجب الدستور وينحصر دورها بالدفاع عن حدود الوطن، و يؤكد الحاجة إلى جيش قوي ومحترف ليشكل سياجاً ودرعاً منيعاً لحماية المصالح الوطنية ولذلك لن يسمح لأيّ حزب بممارسة أيّ نشاطٍ سياسي ضمن الجيش، وسيُحظر بنفس الوقت على الجيش ممارسة أيّ دورٍ سياسي كي لا يحدد عن أهدافه، مع تخويل المجلس التشريعي كافة السلطات البرلمانية اللازمة للرقابة على أداء المؤسسة العسكرية.

الهيئة العامة لميثاق سوريا الوطني